

البعد الأمني في العلاقات الصينية اليابانية

طيب جميلة

مقدمة

يعتبر الحفاظ على الأمن من أهم أهداف ودوافع السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء، ولهذا تجسدت ضرورة بناء القوة العسكرية وتطويرها. والحقيقة أنه من الصعب في إطار دراسة العلاقات الدولية، إهمال هذا العامل، نظرا لما يكتسبه من أهمية بالغة. فالحديث عن العلاقات الصينية اليابانية دون الوقوف عند اهتمامات الأمن لكل من بكين وطوكيو حديثا ينقصه الكثير من أدوات التحليل ليس فقط لسياسات ومواقف كلا العاصمتين اتجاه بعضهما، بل أيضا بالنسبة لعلاقتيهما بالدول الآسيوية المجاورة، لأن موضوع الأمن لا يمس الأراضي الصينية، والأرخبيل الياباني فحسب، بل يتعداه إلى كل المنطقة المحيطة بهاذين العملاقين، لما يميز هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية. ولعل التاريخ الآسيوي يوضح أكثر، هذا التداخل في هذه العلاقات الأمنية بين كل من بكين وطوكيو، والجيران الآسيويين، وواشنطن، القوة الأخرى غير لآسيوية التي لعبت ولا تزال دورا كبيرا في مسألة الأمن الآسيوي.

1 النزاع الحدودي الصيني الياباني

تنعدم الحدود البرية بين الصين واليابان، إلا أن الدولتين تقعان مواجهةيتين كل منهما للأخرى في بحر شرق الصين، مما جعلهما يتنازعا على أرخبيل مكون من ثمان جزر صغيرة جدا يقع في منتصف الطريق، على بعد 300 كلم من

أكبر قاعدة عسكرية في الصين شنغهاي shanghai، و200 كلم من أكبر مدينة في اليابان أو كيناوة Okinawa هذه الجزر التي تسميها الصين ديايوتي، ويسميها اليابان سونكاكي." والتي يتردد أن لها احتياطات هائلة من البترول. وترفض الدولتان في الحقيقة، التنازل عن حقهما في السيادة عليها. ولم يعمل الاتفاق المبرم بين الصين واليابان سنة 1978 على حل هذا النزاع. فالصين، وفي سعيها للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، اقترحت ترك هذا الخلاف الحدودي على الجانب.

واستمر النزاع على هذه الجزر، وشهدت سنوات التسعينات اشتباكات كثيرة بين قوات الأمن البحري اليابانية، والبحرية الصينية، مما جعل القبطان هان هياكونغ "HIN HUAQUING" يعلن في عام 1994 أنه "على الصين امتلاك بحرية قوية قادرة على فرض السيادة الصينية واحترام حقوق الصيادين الصينيين المطرودين من مناطقهم للصيد في بحر الصين الشرقي والجنوبي"¹ وقد أثارت الاشتباكات التي حدثت في جزر سونكاكي في سنتي 1996-1997 رد فعل قوي في تايوان والصين، والتي سارعت حكومتها بمطالبة مواطنيها بالالتزام بالهدوء. وقد حدثت هذه الاشتباكات عندما "اخترقت مجموعة من المتظاهرين في أكتوبر 1996 حاجز الأمن البحري الذي أقامته اليابان أمام الجزر، حيث رفعوا علم الصين وتايوان على إحداها لإبراز التحدي لدعوى اليابان بالسيادة عليها. وكان هؤلاء المتظاهرون وعددهم حوالي 300 من الناشطين السياسيين، قد قدموا من تايوان وهونغ كونغ، ومكاو وتحركوا في واحد وأربعين قارباً، أتت من تايوان..."² وتمثل موقف اليابان في تهديد الصين، وعدم السماح للمواطنين اليابانيين بالنزول في جزر سونكاكي بغرض تفادي مثل هذه الحوادث، بعد اتهام بكين لطوكيو بزعزعة الوضع الراهن. وتبقى الدولتان المتنازعتان على هذه الجزر تحافظان على هذا الوضع في ظل غياب حل حقيقي للنزاع، حيث تلجأ كل منهما، إلى التاريخ لإثبات حق السيادة عليها.

1-1 الاستناد إلى الشرعية التاريخية في السيادة على هذه الجزر

تعود الصين واليابان إلى التاريخ لتثبت سيادتها على هذه الجزر على النحو التالي :

1-1-1 الدعوى الصينية

تعود بكين إلى التاريخ في دعوتها للسيادة على جزر ديايوتي، وتستند على أساس أن هذه السيادة كانت لها منذ القرن السادس عشر، وتصر في نفس الوقت على بطلان معاهدة شيمونسكي "SHIMONSEKI" المبرمة في السابع عشر من شهر افريل عام 1895 والتي بمقتضاها ألحقت اليابان الجزر بأراضيها والسبب يكمن في فرض طوكيو هذه المعاهدة على بكين اثر حملاتها التأديبية ،عندما استغل اليابان،مثل الدول الغربية ضعف الصين. أما طوكيو فتعتبر أن اهتمام الصين بهذه الجزر سببه احتمال توافر البترول والغاز فيها، والدليل هو ارسال الصين لسفينة تنقيب على البترول إلى منطقة تبعد بمسافة 320 كلم عن شمال الجزر، الأمر الذي نفته بكين.

1-1-2 الدعوى اليابانية

تستند اليابان في سيادتها على جزر سونكاكي إلى معاهدة شيمونسكي لسنة 1895 المبرمة على إثر هزيمتها للصين، واستيلائها على تايوان حيث ضمت هذا الأرخبيل بعدما اعتبرته طوكيو وبعد عمليات للبحث إقليميا بدون سيد، فربطته بالبلدية التابعة لأوكيناوا بمقتضى قرار حكومي. والتي حولت إدارتها إلى الولايات المتحدة منذ 1945 وإلى غاية 1972، تاريخ عودة هذه الجزر إلى السيادة اليابانية. وتحتج طوكيو معتبرة أنه ولغاية نهاية الستينات كانت جزر سونكاكي تظهر في الأطلس الجغرافي للصين وتايوان على أنها جزرا يابانية. والواقع أن حيازة اليابان لهذه الجزر تسمح له بالمطالبة في أقصى ريوكيو بمنطقة اقتصادية خالصة، وحيازتها تسمح للصين بالمطالبة بامتداد واسع لجرفها القاري.

21- الحقيقة التاريخية لجزر سونكاكي

تتمتع جزر سونكاكي بموقع استراتيجي مهم للغاية وعرفت تعاقب حضارات كثيرة عليها مما يشير النزاع حولها.

1-2-1 الموقع والأهمية

تقع جزر سونكاكي في امتداد أرخبيل ريوكيو تفصلها عنه حفرة عميقة (انظر الخريطة). ويمتد هذا الأرخبيل على مسافة تقدر بأكثر من 1300 كلم ويحوي سبعين جزيرة. كانت تديره الولايات المتحدة بموجب اتفاق للأمن المبرم سنة 1952، وأرجعته إلى اليابان في شهر ماي 1972 مع مجموع جزر أوкинаوا ويدل التاريخ على تعاقب حضارات كثيرة على هذه المنطقة، في نفس الوقت الذي تريد فيه الاحتفاظ بخصوصياتها.

"فالتيارات الاجتماعية والثقافية الصينية واليابانية مرت عبر كل الحدود والتقت في أوкинаوا. وبدا الأرخبيل في القرن السابع أن جزأه الأكبر ينتمي إلى الإمبراطورية الصينية. فالنصوص الصينية لهذه الفترة، تجمع تحت المصطلح الصيني العام لريوكيو، جزر تايوان وأوكيناوا".³ هذه الجزيرة التي كانت فيها مملكة عام 1372 تظهر طاعتها للإمبراطورية الصينية، مما مهل مد بكين لسلطتها على أرخبيل عمامي "AMAMI" اتجاه الشمال، وساكيشيما "SAKISHIMA" باتجاه الجنوب. وفي 1609 قام السموراي الصينيين بغزو ريوكيو وربطوا أرخبيل عمامي سلطانهم. واعتبرت مملكة ريوكيو خضوعها للصين في عهد أسرة كينغ. كواجهة على باقي الأرخبيل.

في هذه الفترة، كان اليابان منعزلا عن العالم الخارجي. أما في عهد الميجي، سمي إلى حياة أرخبيل ريوكيو مستغلا ضعف الإمبراطورية الصينية، حيث عين عام 1872 ملكا على هذه الجزر كممثل له، ثم أنشأ سنة 1879 قسم أوкинаوا. وعارضت الصين هذا التصرف الياباني، وتدخلت وساطة أمريكية انتهت بمبدأ

تقسيم أرخبيل ريوكيو حيث أعطت لبكين أرخبيل سكيشيما Sakishima الأوسط. وقبلت طوكيو قرار هذه الوساطة، ولكن حالت الحرب الصينية اليابانية المندلعة في 1894 - 1895 دون تحقيق هذا التقسيم، واستفاد اليابان من هذه الوضعية، وبقيت جزر سونكاكي محل نزاع بين الدولتين.

1 - 2 سونكاكي وريوكيو ليست جزرا يابانية

عندما تحدث مزارع من إحدى جزر ريوكيو في حصة تليفزيونية يابانية قائلا : "هم اليابانيون " واضعا حدا للجملة العادية "نحن اليابانيون"، قاطعته الصحفية قائلة : كيف؟ هل أنتم غير يابانيين؟ ذلك أن دراسة تاريخ هذه الجزر يدل على تعاقب توافد الصين واليابان عليها ولكن يبين أيضا احتفاظ هذه المنطقة ببعض خصوصياتها، التي تختلف عن اليابان من حيث نمط الحياة، التقاليد وحتى من الناحية الاقتصادية، حيث تركز صادراتها على المنتجات الزراعية. ويفضل سكان الأرخبيل الانتماء وبكل بساطة إلى أوكيناوا. وتبقى لغة جزر ريوكيو تقترب من اللغة اليابانية القديمة. ولكن لا يكفي هذا حسب سكان هذه المنطقة لسيادة اليابان على أراضيهم.

1 - 3 أهمية البحار في السياسات الصينية واليابانية

يرتكز إصرار كل من الصين واليابان على حق السيادة على جزر سونكاكي على حقيقة تتمثل في أهمية البحار في سياسات هاتين الدولتين، وتفسر سعيهما لفرض سيادتهما على هذه الجزر.

1 - 3-1 أهمية البحار بالنسبة لليابان

يعتبر اليابان وحشا بحريا خرج من المياه، وكون الجزر اليابانية. إنها أسطورة يابانية تاريخية. ولكنها تعبر عن العلاقة الوطيدة بين هذه الدولة والبحار. فاليابان ليس فقط عبارة عن مجموعة من الجزر تحيط بها المياه من كل

جانب، ولكن يربط هذا البلد بهذه المياه تاريخا سياسيا واقتصاديا، سعى فيه اليابان لخلق مجال، تكون طوكيو مركزه الإستراتيجي. وتوضح النزعة الاستعمارية اليابانية، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية محاولة تشكيل هذا المجال. هذه المحاولة التي أصبحت تأخذ طابعا سلميا منذ الستينات، على شكل تدعيم الاستثمارات، وتقوية المبادلات التجارية. فالـيابان يفتقر للمواد الأولية، واليد العاملة لتطوير صناعاته الثقيلة، مما جعله يخلق فروعاً حول المياه المحيطة به، ويعمل على إنشاء الأرصفة وتجهيزها. وبهذا اعتبر « نجاح اليابان فريداً، فقد أصبح الدولة العالمية الثانية للتجارة الدولية بحوالي 700 مليار طن سلع بقيمة 553 مليار دولار. إنه تقريبا تحت التبعية الكاملة للمياه »⁴ ولهذا تبقى الحاجة للحفاظ على تواجد فعال في المياه المحيطة، ومراقبة الطرق البحرية الضرورية لأمن تجارة متعددة الأشكال.

وعليه، وفي إطار هذه السياسة البحرية العامة، يسعى اليابان للحيـازة على جزر سونكاكي التي تسمح له بالمطالبة في أقصى أرخبيل ريوكيو بمنطقة اقتصادية خالصة.

1-3 أهمية البحار بالنسبة للصين

لعبت البحار دوراً هاماً بالنسبة للشيوخيين الصينيين، حيث ساعدتهم على السيطرة على الإقليم الصيني وهزيمة الوطنيين. وبعد إرساء أسس النظام الشيوعي رفضت الصين المعاهدات المبرمة مع الدول الغربية واليابان، واعتبرتها معاهدات غير متكافئة. ولم تتخل عن أي منطقة كانت تعتبر في يوم من الأيام تنتمي إلى مجال النفوذ السياسي والبحري لإمبراطورية الوسط. ولأنها "بقيت محصورة طويلاً من طرف الإتحاد السوفيتي، ودول خاضعة للسيطرة السوفيتية، على امتداد كل الحدود البرية تقريباً، لم يكن لجمهورية الصين الشعبية سوى البحار كآفاق للتوسع الحر ولم يكن في وسعها، عاجلاً أم آجلاً عدم التوجه نحوها"⁵. ووصلت سيادتها كقوة بحرية اليوم إلى مرحلة النضج بعد تقدمها في كثير من الجزر

البحرية.* وإصرارها على استعادة جزر سونكاكي، ذلك أنه ومنذ السبعينات، (عشرية تبني الصين للتحديثات الأربعة، واكتشاف البترول في كثير من الجزر المحيطة بالصين، ومنها جزر سونكاكي). عملت بكين على تدعيم تواجدتها البحري لإنجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية حيث أن معظم المبادلات تتم عبر البحار.

والحقيقة أن استعادة جزر سونكاكي تسمح للصين بالمطالبة بامتداد واسع لجرفها القاري. وعليه تدخل عودة هذه الجزر ضمن سياسة بحرية عامة، تريد بها الصين مد نفوذها في المنطقة. وهذا ما يترجم تقدم القوات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وبجعل طوكيو بنفس المنطق تتابعه باهتمام وتسعى لإيقافه بطرق سلمية.

2. السياسة الصينية في بحر الصين وموقف اليابان

يمثل النزاع الحدودي على جزر سونكاكي، الخلاف الأمني الوحيد في العلاقات الثنائية الصينية اليابانية. ولكن لا يعني هذا أن تحرك الصين في بحر الصين الجنوبي لا يثير قلق اليابان الذي يعتمد كثيرا على المواصلات البحرية لحصوله على الموارد الطبيعية الضرورية لصناعته، ولترويج بضائعه. ولهذا تتابع طوكيو باهتمام تقدم القوات الصينية في هذه المياه، ساعية لتكثيف جهودها من أجل حماية مصالحها الحيوية.

2- 1 تقدم القوات الصينية في بحر الصين الجنوبي

يعتبر تقدم القوات الصينية في بحر الصين الجنوبي في الواقع حديثا عن :

1- مسألة الحدود وأهميتها بالنسبة للصين : هذه المسألة التي لازمت النظام الشيوعي منذ قيامه.

2- مسألة الأمن في آسيا الشرقية عامة، وجنوب شرقها خاصة بكل ما

تثيره دول هذه المنطقة، بما فيها اليابان من ردود أفعال.

وما يفسر جزئيا حساسية موضوع الحدود في السياسة الخارجية الصينية هو موقع الصين في حد ذاته، حيث يحيط بهذا البلد الشاسع 15 دولة، 11 منها على حدوده البرية، والخمس الأخرى تقع على واجهته البحرية. وتتجسد السياسة الخارجية الصينية لحدودها البحرية في إصرارها على سيادتها على الجزء الجنوبي من بحر الصين. هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية المعتبرة، لأن بحر الصين الجنوبي يلتقي في الجنوب الغربي بالمحيط الهندي، عبر المضائق الماليزية والإندونيسية، ولهذا تكون المياه الإقليمية لجزر سبراتلي "SPARTELY" تتحكم في التجارة البحرية، خاصة البترولية منها عبر مضيق مالاکا "MALACCA" بين الشرق الأوسط واليابان مما يفسر اهتمام طوكيو بتقدم القوات الصينية في هذه المنطقة. وقد أصدرت بكين قانونا في الخامس والعشرين من أكتوبر سنة 1992 حول البحر الإقليمي، والمنطقة المحاذية له، والمتضمن للمادة الثانية التي تعدد مطالب بكين في بحر الصين الجنوبي، وفي بحر الصين الشرقي، حيث جاء فيها أن البحر الإقليمي لجمهورية الصين الشعبية يتكون من المياه المحاذية لليابسة، والتي تتشكل من الجزء القاري للدولة والجزر المتواجدة على سواحلها، تايوان ومختلف الجزر المرتبطة به، بما فيها جزيرة ديايو "DIAYOU"، وجزر بانغو "PENGHU" وجزر دوغا "DOUGHA" وجزر بارسال "ARACELS" وجزر سبراتلي "SPARTELY". ولم تكتف الصين بالتصويت على هذا القانون، بل قد أصدرت وثيقة في أوت من نفس السنة تتحدث فيها عن ما يسمى بالمجال الحيوي الذي يمكن الصين من الحصول على الموارد الأساسية للطاقة التي تساعد على مواصلة سياسة التحديث. إن هذه الوثيقة وتلك المادة تعبران بوضوح عن مطالب بكين في بحر الصين. هذه المطالب التي جسدتها خرائطها ذلك أن الخرائط الصينية الأكثر حداثة تطالب بالسيادة بما فيها حقوق المرور البحري على 80% من بحر الصين الجنوبي أي 2،2 من 7،2 مليون كلم². وعندما نعلم أن 70 % من الواردات اليابانية للبترول تمر على هذا الطريق البحري نفهم أن الخطر يتعدى مصالح الدول المحيطة.⁶

إن المساحة التي تطالب بها بكين مساحة واسعة جدا في منطقة جيو استراتيجية تعتبر شريانا للتجارة البحرية العالمية مما يزيد ليس فقط من عدد الدول المهتمة بالمطالب الصينية بل وأيضا المعنية بها. فالفيتنام واحد من هذه الدول التي شملت مطالب بكين منطقة الاقتصادية الخالصة على سواحلها الغنية بالموارد الأولية، ففي سنة 1994 فقط تم التأكيد على ست (06) اكتشافات هامة من طرف فرقة لكوريا الجنوبية والشركة البريطانية للبترول BRITISH PETROLIUM ولشركائه التي سترفع إنتاج البترول في الفيتنام إلى 500.000 برميل في اليوم خلال خمس إلى سبع سنوات، أي ثلاث مرات الإنتاج الحالي.⁷ وبهذا تصعد بكين تحركاتها في هذه المنطقة التي تطالب بها سواء تعلق الأمر بمضيق تايوان، وما يحدث فيه من سباق للتسلح، أو جزر "سبراتلي"، التي هي محل نزاع بين عدد من الدول الآسيوية. هذه التحركات التي تثير قلق واهتمام اليابان نظرا لحساسية موقع المنطقة ودورها في الاقتصاد الياباني.

2-2 موقف اليابان

لم يعد اليابان اليوم وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي يتعرض لتهديد مباشر، إنها الحقيقة التي تعرفها طوكي، ولكن لهذه الحقيقة وجها آخر يخيف العملاق الاقتصادي. إنما تواجهه بمنطقة تكثر فيها النزاعات الحدودية، وتتحرك فيها بكين مطالبة بمساحة كبيرة من بحر الصين الجنوبي والشرقي مهددة بذلك أمن منطقة تعتبر مياهاها شريان التجارة البحرية العالمية ومنها التجارة اليابانية.

لقد تغيرت الأوضاع بانتهاء الحرب الباردة، وتزعزع معها التوازن الذي كان يصنع التواجد الإستراتيجي الأمريكي، بعد إخلاء واشنطن لبعض قواعد العسكارية في آسيا. وتساءل الرأي العام الدولي عن سبب الإبقاء على هذه الحماية الأمريكية لليابان. وزاد تصعيد بكين لتحركاتها في بحر الصين من مخاوف طوكيو، التي وجدت نفسها أمام طرح آخر لمسألة الأمن حيث أصبح ضمان أمن

التجارة البحرية رئيسيا بالنسبة لليابان الذي تعدى مفهوم الأمن لديه حدود الاتحاد السوفيتي، رغم أن "تواجد القوات الروسية في أقصى الشرق لا زال يمثل عامل توتر لأمن هذه المنطقة"⁸. وأصبحت كوريا الشمالية بكل ما يجري فيها من إصلاحات وما يعرف عنها من تطوير للبرامج النووية محطة أنظار الساسة اليابانيين. ونظرا للطبيعة الجغرافية والاقتصادية لليابان باعتباره مجموعة من الجزر يقطنها عدد هائل من السكان، تغطيها صناعات ضخمة وتكتسي فيها التجارة البحرية أهمية قصوى يزيد هذا الموقع من امتداد البعد الأمني بالنسبة لطوكيو. "فالحقيقة أن اليابانيين يؤمنون بالفكرة المدعمة أسطوريا من طرف الروس والقاتلة بأن قنبلة واحدة كافية لتدمير اليابان"⁹ والصين تملك هذه القنبلة، وهي تعتبر جزر سونكاكي، وجزر سبراتلي جزرا صينية. وعليه توجب على "الأهداف الأمنية لليابان اليوم أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الدفاع عن الإقليم الوطني ولكن أيضا أمن طرق المواصلات البحرية الحيوية بالنسبة لدولة في تبعية كبيرة.. في صادراتها من الطاقة"¹⁰. فاليابان لا يستطيع الاستغناء عن هذه الممرات البحرية التي تؤمن له 70% من تجارته الدولية. ويسعى في نفس الوقت للتنويه بخطر انتشار الأسلحة الحديثة (النووية، البيولوجية، الكيميائية)، خاصة في منطقة تكثر فيها بؤر التوتر حيث أن تحويل وانتشار مثل هذه الأسلحة تعتبر مسألة عاجلة بالنسبة للمجموعة الدولية. وعليه أصبح اليابان ونظرا لكل هذه الاعتبارات الأمنية، وأمام خطر تقدم القوات الصينية في مياه بحر الصين الجنوبي والشرقي، يحاول احتواء هذا الخطر الصيني ولكن بطرق أكثر دبلوماسية، وبخطوات أكثر تحفظا. فاليابان لا يستطيع أن يتعدى وخاصة في الوقت الراهن حدودا "للتصرف الأمني" فرضتها عليه اعتبارات سياسية، تاريخية ونفسية. "فاليابان له الإمكانيات للحفاظ على استقراره باستعمال المساعي الدبلوماسية لضمان سياسات دولية مستقرة وتأسيس مبادئ اعتبارات سياسية دولية مستقرة وتأسيس مبادئ الأمن عن طريق الاستقرار الداخلي، مجهودات الدفاع

الذاتي، وتدعيم الحفاظ على الاتفاقيات اليابانية الأمريكية للدفاع¹¹ ولعل هذه الفكرة تترجم فعلا في مجملها كيفية تعامل طوكيو مع السياسة الصينية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، والمتمثلة في ثلاث نقاط رئيسية هي : تطوير قوات الدفاع الذاتي، تدعيم التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة إدماج الصين في المجموعة الدولية واقتصادها في الاقتصاد العالمي.

الخلاصة

تعرف العلاقات الصينية اليابانية مشاكل أمنية حساسة، تمثل مجالا للتوتر بين الجارين. يتمثل أولها في النزاع الحدودي على جزر سونكاكي، والذي يتعلق بالعلاقات الثنائية المباشرة. ويتمثل المشكل الأمني الآخر والذي لا يقل أهمية عن ذلك الخلاف الحدودي وإن كان مجاله أوسع وعدد الدول المعنية به أكبر، في تقدم الصين في بحر الصين الجنوبي والشرقي. هذه المسألة الأمنية الإقليمية التي تثير اهتمام وقلق اليابان لأنها تمس مصالحه الحيوية والمتمثلة في تجارته البحرية مما يجعله يبحث عن وسائل سلمية للتعامل مع هذا المشكل الأمني يتراوح بين توسيع مجال قوته للدفاع الذاتي بمشاركتها مع القبعات الزرق الأممية في عمليات حفظ الأمن الدولي، تدعيم تحالفه مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت محاولة إدماج الصين في المجموعة الدولية.

الهوامش:

- (1) Bouissou (Jean Marie) "Le Japon face a la Chine." Relations internationales et stratégiques.
- (2) أحمد (طه) "التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا" في كتاب «آسيا والتحولات العالمية» جامعة القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 1999 ، ص ص 35 ، 34
- (3) نفس المرجع ، ص 35
- (4) Pelletier (Philippe) , Gentelle (Pierre) , Pezen Massabuan (Jacques) ". Géographie universelle. Chine, Japon, Coré". Berlin Reclus 1994. P 233
- (5) Ibid, P 334
- (6) Dorleans (Bernard), " Du gaz dans l'eau... et de l'eau dans le gaz". Géopolitique n° : 50 Eté 1999 P30
- (7) Ibid, P 30
- (8) Japon. Defense of Japon . 1995. P 94.
- (9) Niquet (Valérie)" Politique de sécurité et pacifisme. Le dilemme Japonais». Défense nationale, Mars 1996.P130.
- (10) Japon. Defense of Japon . 1996. P 8.
- (11) Japon. Defense of Japon . 1995. P 60